القومي، استهدفت حكومة الليكود معالجة هذه المشكلة من طريق الزيادة الفعلية للصادرات، وتقليص الاستيراد، بما في ذلك الاستيراد الامني واقرار سعر تبادلي للعملة يشجع التصدير.

أما مشكلة التضخم الذي وصلت نسبته، وقت تولي الليكود للحكم، ٤٠ بالمئة، فقد استهدف برنامج الليكود كبح التضخم المالي بتقليص العجز في ميزانية الحكومة، وتقليص الاجهزة الزائدة من خلال التحويل المنظم للمستخدمين الى الاعمال الاكثر انتاجية. وعملت حكومة الليكود على تبسيط السياسة الضريبية بانتهاج نوعين من الضرائب فقط: ضريبة تصاعدية على الدخل، وضريبة على القيمة المضافة كنسبة موحّدة على الانفاق.

وبعد عامين من تولي الليكود للحكم، كانت معدلات التضخم آخذة في الارتفاع، وتضخّم فائض الطلب الحكومي الذي وصل، خلال الستة شهور الاولى من العام ١٩٧٩، الى ٢١ مليار ليرة اسرائيلية. لذلك اتخذت الحكومة عدداً من القرارات لايقاف التضخم، هي[٢٦]:

١ ـ اجراء تجميد للقوى البشرية العاملة في جميع القطاعات التي يتم تمويلها من مصادر الميزانية.

٢ ـ تشجيع الاستقالات من الاعمال الخدمية والاتجاه الى القطاع الانتاجي من طريق رفع الحد الاقصى لتعويض الاستقالة الذي لا يخضع للضرائب.

٣ ـ تجميد الاستثمارات الجديدة الخاصة بالبناء والتشييد، فيما عدا الوحدات السكنية.

٤ ـ تجميد جميع اتفاقيات الاجور في القطاع العام حتى الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، على ان تبادر الحكومة، بالتنسيق مع الهستدروت وأصحاب العمل، الى الحفاظ على الاجر الحقيقي.

٥ ـ الغاء عمليات التنمية حتى التي تدخل ضمن ميزانية العام ١٩٧٩، وذلك بغرض تخفيض التضخم وتقليل الفجوة في ميزان المدفوعات. كما لم يتمّ رصد أية مبالغ في ميزانية العام ١٩٨٠ لمشروعات جديدة.

٦ ـ سن قانون «التزام الايداع» من أجل تقليل الاستيراد، وذلك بالزام المستورد بايداع عشرة بالمئة من قيمة الاستيراد لمدة ستة شهور بدون فوائد.

٧ ـ الغاء الدعم تدريجياً عن عناصر الانتاج ورفع سعر الكهرباء.

وأصبح تخفيض سعر العملة الاسرائيلية الاداة الرئيسة للحكومة الاسرائيلية لزيادة صادراتها، ورفع اسعار السلع الاستهلاكية، وبالتالي خفض الطلب عليها، ممّا يقلل من وارداتها. وبهذا تحققت الزيادة في الصادرات وصاحبها نقص في الواردات.

ولاعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على استيراد المواد الاولية اللازمة لصناعاتها، فان تخفيض قيمة العملة أدى الى زيادة أسعار هذه الواردات، ممّا رفع، بالتالي، تكلفة الانتاج، وهو ما انعكس على اسعار التصدير وقلل من فرص نمو الصادرات؛ كما ان الواردات العسكرية لم تتعرض للنقص، ممّا جعل أسعار هذه الواردات ترتفع في ضوء تخفيض سعر العملة؛ وكانت النتيجة استمرار العجز في الميزان التجاري.